

النهضة متوجسة من عدم إقرار قانون المحكمة الدستورية

قيادات بالحركة الإسلامية تتهم الرئيس قيس سعيد بتكريس اللاقانون

حذرت قيادات من حركة النهضة، من تداعيات رفض الرئيس التونسي قيس سعيد التوقيع على تعديل القانون الأساسي للمحكمة الدستورية، في خطوة استباقية تهدف تغيير موقفه الدستوري من المسألة التي زادت من حدة الأزمة السياسية بالبلاد.

صغير الحديري

تونس - أرغم توجه الرئيس التونسي قيس سعيد إلى رفض ختم تعديلات القانون الأساسي للمحكمة الدستورية المعطلة منذ 2015 حركة النهضة الإسلامية إلى حالة من الاستنفاذ في محاولة لدفعه إلى تغيير موقفه من الملف الذي قد يعمق الأزمة السياسية.

وأعدت الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين، مشروع تعديل قانون المحكمة الدستورية إلى الرئيس قيس سعيد، لعدم توافق الأغلبية المطلقة لاتخاذ قرار بشأنه.

وأجرت الهيئة تصويتا بشأن إن كان مشروع تعديل القانون يتفق مع الدستور أم لا، لكن القرار لم يحصل على أغلبية 4 من أعضائها الستة.

وقال كاتب عام الهيئة حيدر بن عمر "الأغلبية المطلوبة لم تكن متوفرة للصل في مشروع تعديل القانون، إذ يلزم الحصول على أغلبية أعضاء الهيئة البالغ عددهم 6، ما استدعى السرد إلى الرئيس قيس سعيد وفقا للقانون الأساسي".

وترجح أوساط سياسية وقانونية أن يرفض الرئيس سعيد المشروع بعد استنفاذ حركة النهضة الإسلامية التي تقود جهود تعديل القانون الأساسي للمحكمة وهو ما استدعى خروج قياداتها بأكثر من خطاب في محاولة لتكريس ضغوط على الرئيس التونسي الذي من المفترض أن تنتهي المهلة الدستورية لتوقيعه التعديلات الأحد.

وقال الباحث في القانون الدستوري والنيابي رابح الخرايفي، إن الرئيس قيس سعيد يتجه إلى رفض التعديلات التي تم المصادقة عليها في البرلمان مرتين وهو ما يحوله له الدستور، الرئيس غير ملزم بختم تلك التعديلات لتدخل حين التنفيذ.

وأضاف الخرايفي في تصريح لـ "العرب"، "الرئيس أمام خيارين إما توقيع تلك التعديلات أو رفض ذلك وبالتالي مصير تلك التعديلات هو الإهمال ويبقى بذلك قانون عدد 50 لسنة 2015 المنظم للمحكمة الدستورية، لا يوجد مشكل كما يروج البعض، هناك قانون للمحكمة الدستورية، وتابع "الرئيس سعيد هو الوحيد الذي له الحق في تأويل الدستور، وفقا للفصل 72 وهي القراءة والتأويل الوحيد والرسمي للدستور في



قيس سعيد ثابت في قراراته

يحاول التهدة مع هؤلاء ويمثله سمير ديلو والمكي وغيرهما". وكانت الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين قد تلقت في 8 مايو الجاري عريضة في الطعن في دستورية مشروع القانون الأساسي المتعلق بتنقيح وإنهاء القانون الأساسي عد 50 المتعلق بالمحكمة الدستورية، من قبل أكثر من 30 نائبا، أغلبهم من الكتلة الديمقراطية ومن غير المنتميين.

وينص قانون الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين على أن الهيئة تنظر في دستورية مشاريع القوانين بناء على طلب من رئيس الجمهورية أو من رئيس الحكومة أو من ثلاثين نائبا على الأقل، يرفع إليها في أجل أقصاه سبعة أيام من تاريخ مصادقة المجلس على مشروع القانون المطعون فيه أو المطعون في أحد أحكامه، وأن الطعون ترفع بعريضة كتابية تودع لدى كتابة الهيئة.

وفي الثالث من أبريل الماضي، رفض سعيد المصادقة على تعديل القانون، ورده إلى البرلمان من أجل قراءة ثانية.

وبرر سعيد رده للقانون بانتهاج آجال انتخاب أعضاء المحكمة، حيث تنص الفقرة الخامسة من الفصل 148 بالدستور على اختيارهم في أجل أقصاه سنة بعد الانتخابات التشريعية التي أجريت في أكتوبر 2019.

وأقر البرلمان المشروع في 4 مايو الماضي بالتعديلات نفسها، وهي تجيز للمجلس الأعلى للقضاء ورئاسة الجمهورية اختيار 8 من أعضاء المحكمة دون انتظار استكمال البرلمان لانتخاب أعضاء من أصل 4 ينتخبهم.

وتضم المحكمة 12 عضوا، 4 منهم ينتخبهم البرلمان، و4 يختارهم المجلس الأعلى للقضاء (مؤسسة دستورية مستقلة)، و4 يعيّنهم رئيس الجمهورية.

المطالب بالمحافظة على الدستور". في المقابل، استيقت قيادات من الحركة قرار الرئيس سعيد بتوقيع التعديلات أو الامتناع عن ذلك باتهامه بخرق الدستور وتحذيره من الاستمرار في ذلك.

وقال مقرر الدستور والقيادي بحركة النهضة الحبيب خضر إن "الرئيس سعيد ملزم الآن بختم التعديلات، وكل خيار بخلاف ذلك يمثل تكريسا لللاقانون ومواصلته في خرق الدستور".

ويرى مراقبون أن ازدواجية الخطاب التي باتت النهضة تتبناها، يعود إلى غياب خيارات لدى الحركة وحلفائها في ظل غياب المحكمة الدستورية التي من الممكن أن تحسم هذا الجدل.

ويذكر الخرايفي إنه "ليس لدى الأغلبية البرلمانية التي تقودها النهضة أي خيار الآن، ما بقي لهذه الأغلبية التي تصعد إلا أن تبدأ إجراءات عزل الرئيس وهذا ممكن حتى في غياب المحكمة الدستورية، العزل فيه مرحلتان، مرحلة البرلمان ومرحلة المحكمة الدستورية لبدء هؤلاء مرحلة البرلمان إذا كانت لهم شجاعة كافية ليحققوا بذلك على الأقل الطعن في شرعية ومشروعية الرئيس لكنهم لا يقدر".

لكن المحلل السياسي محمد صالح العبيدي لا يسائر الخرايفي في رأيه، وقال في تصريح لـ "العرب" إن "الأزمة بلغت ذروتها، والحل الوحيد يبقى في الجلوس على طاولة الحوار لاتخاذ إجراءات قادرة على كسر الجمود السياسي فم البحث عن تغيير حقيقي من خلال إجراءات أخرى مثل تغيير نظام الحكم".

وأضاف العبيدي أن "ازدواجية خطاب حركة النهضة يعود إلى اعتمادها سياسة العصا والجزرة، فالحركة خلقت فريقين داخلها؛ واحد يصعد مع الخصوم ويمثله شخصيات مثل رفيق عبد السلام وغيره والآخر

البلاد، وهو يكرس بهذا السلوك حق الاعتراض وهو حق جديد".

وكانت حركة النهضة الإسلامية قد وجهت العديد من الرسائل على لسان قياداتها في محاولة للضغط على ما يبدو على الرئيس سعيد من أجل المضي في ختم تلك التعديلات لتدخل حين التنفيذ بما يمكنها من إرساء المحكمة الدستورية بعد سنوات من التعطيل.



محمد صالح العبيدي
النهضة تعتمد سياسة العصا والجزرة في التعامل مع خصومها

وبدا واضحا أن حركة النهضة باتت تنتهج سلوكا اتصاليا مثيرا للجدل وهو سلوك يتبنى ازدواجية الخطاب. فبينما دعا وزير الصحة الأسبق والقيادي بالحركة عبد اللطيف المكي، الرئيس سعيد إلى "منعطف حاسم" يفضي إلى "المصالحة" من خلال توقيع تلك التعديلات، حذر مقرر الدستور الحبيب خضر من إمكانية عدم ختم الرئيس للتعديلات، معتبرا أن هذه الخطوة تكسر "دولة اللاقانون".

وقال المكي في رسالة مفتوحة وجهها إلى الرئيس سعيد، "لا أعتقد أنه يرضيك أن ترتاح لما آلت إليه الأمور في بلادنا وأنتم المسؤول الأول على تجميع كلمة التونسيين حول المشتريات الوطنية حتى وإن اختلفوا فمسؤوليتكم الأولى هي المحافظة على حبل التوصل والحيلولة دون الانزلاق إلى القطيعة وخطابها ومناخاتها".

وأضاف المكي "إن في شخصكم تمثل شخصيتان، شخصكم الكريم أستاذ القانون الدستوري وشخص رئيس الجمهورية

جائحة كورونا ترفع نسبة الفقر في تونس

خالد هدوي

القطاعات أرباحا كبيرة على غرار البنوك وشركات التأمين".

وسبق أن كشف المعهد الوطني للإحصاء (حكومي) أن عدد التونسيين تحت عتبة الفقر يقدر بنحو 1.7 مليون تونسي من جملة 11 مليون نسمة، ونسبة الفقر في تونس متغيرة بحسب المناطق والجهات، وتتراوح بين 0.2 في المئة و53.5 في المئة.



رمضان بن عمر
تصوير قرارات الحكومة وارتفاع الأسعار فاقما الأزمة

ويرى مراقبون أن ارتفاع منسوب الفقر واقترب الطبقة الوسطى من الضعيفة في المستوى المعيشي والاستهلاكي لا يقتصر على تأثيرات الجائحة، بل تتحلل السلطات جزءا كبيرا من المسؤولية لضعف أدائها في إدارة الأزمة.

وقال أستاذ الاقتصاد رضا الشكندالي في تصريح لـ "العرب"، "رغم المسؤولية على الجائحة الصحية هو هروب من تحمل المسؤولية، لأنه فضلا عن تداعيات الوباء، فإن السياسات المتبعة من قبل الحكومات ساهمت في رفع الأسعار ومسّت المواد الأساسية وأثرت على القدرة الشرائية للمواطن".

وأضاف "هناك أخطاء ارتكبتها الحكومة على مستوى تقديرات الموازنة المالية العامة لسنة 2021، والتي جعلتها أمام تحديات رفع الدعم خاصة في المحروقات (زيادة 3 مرات في أسعار الوقود)، فضلا عن الخطأ في تقدير نسبة النمو، حيث لا يوجد أي مؤشر يدل على أننا سنصل إلى 4 في المئة".

وأردف "الدولة اتبعت سياسة نقدية حذرة انعكست على الأسعار"، قائلا "النسبة أكثر من 15 في المئة لأن الدخل المناسب للعيش الكرم في تونس هو 2400 دينار (أكثر من 873 دولارا)، والطبقة المتوسطة أصبحت فقيرة، ولا بد من إعادة النظر في تحديد نسبة الفقر".

واستطرد "هناك بوادر احتقان اجتماعي من خلال التسرع في رفع الدعم تدريجيا وارتفاع الأسعار". وتكثفت دراسة أعدتها المعهد التونسي للدراسات الإستراتيجية أنّ نسبة الطبقة الوسطى تراجعت في تونس من 70 في المئة عام 2010 إلى 55 في المئة عام 2015، لتصل في عام 2018 إلى حدود 50 في المئة.

مؤتمر برلين 2 يعترف بدور المغرب المهم في معادلة الحل السياسي بليبيا

محمد مامون العلو

إقناع المغرب لحضور أشغال المؤتمر الدولي بسبب الأزمة الأخيرة مع ألمانيا خصوصا وأن الرباط لم تصدر بعد أي قرار أو موقف يوضح حضورها من عدمه في مؤتمر برلين.

ويرفض المغرب أن يكون الملف الليبي مطية لأطراف خارجية واستغلاله لتمرير أجندة سياسية تساهم في عدم استقرار المنطقة. وفي هذا الصدد يرى رئيس مجلس النواب المغربي الحبيب المالكي أن المغرب سيساعد في تعميق الحوار الليبي - الليبي دون أي تدخل من أي جهة طبقا لتعليمات الملك محمد السادس، مضيفا "نأمل أن يتم استكمال هذا المسلسل التفاوضي ببناء دولة ديمقراطية خارج أي تدخل أجنبي كيف ما كان".

وسبق لوزارة الخارجية أن أكدت أن "المملكة المغربية كانت دائما في طليعة الجهود الدولية الرامية إلى تسوية الأزمة الليبية".

ويشارك في تنظيم المؤتمر إلى جانب عدد من الدول الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش الذي سيلقي كلمة أمام المؤتمر عبر الفيديو ويشترك مبعوثه الخاص ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا يان كوبيتش.

وأكد عقيلة صالح أن بلاده تحتاج دائما إلى دعم المغرب لتحقيق أمن واستقرار هذا البلد المغربي، نظرا للمكانة التي تحتلها بها المملكة في المجتمع الدولي والحرص والاهتمام الذي يوليه العالم المغربي الملك محمد السادس للقضية الليبية.



خالد المشري
المغرب لعب دورا حاسما في توفيق الليبيين إلى توافقات

من جهته أشاد خالد المشري بالدور الفعال الذي يضطلع به المغرب من أجل التوصل إلى الحل السياسي المتوافق حول الملف الليبي، معتبرا أن "دور المملكة كان حاسما في تقريب وجهات نظر مختلف الأطراف والتوصل إلى توافقات من شأنها أن تعيد الطريق نحو التسوية السياسية النهائية للأزمة الليبية".

وعلق محمد لكريني بأن تواجد كل من عقيلة صالح وخالد المشري في الرباط قد يكون إما بسبب التنسيق بشأن الأزمة الليبية لأن المغرب واكلها منذ البداية، وقد يكون أيضا من أجل

ويساهم المغرب بشكل فعال وقوي في الملف الليبي، وتدخله بشكل إيجابي في خلق جو من التوافق بين وجهات النظر بين الفقاء الليبيين توج باتفاق الصحيرات الذي وقع من طرف الفقاء الليبيين في ديسمبر من العام 2015، وبعدها عقد طرفا النزاع جولات حوارات بوزنيقة قرب الدار البيضاء توجت بترتيبات سياسية وتوافقات مهمة.

وقالت مصادرها إنه نظرا للثقة التي يتمتع بها المغرب من الأطراف الليبية، يتواجد بالمملكة حاليا كل من خالد المشري رئيس المجلس الأعلى لدولة ليبيا وعقيلة صالح رئيس مجلس النواب لاستكمال المشاورات غير المباشرة.

وخلال استقباله لخالد المشري قال رئيس مجلس المستشارين حكيم بن شمشاش إن "المملكة المغربية ملتزمة ومنخرطة في تشجيع الحوار بين الأشقاء الليبيين من أجل التوصل إلى التسوية السياسية النهائية للأزمة"، مضيفاً أن المغرب يعتبر أن الحل السياسي التوافقي يعد السبيل الوحيد للخروج من الأزمة. ونوهت عدة أطراف دولية وإقليمية بالمجهودات المغربية في الملف الليبي،

المملكة المغربية لإنجاح كل مراحل الحوار الليبي - الليبي بمساع حميدة تذيب كل ما يعرقل الحل السياسي المتوافق الأطراف.

ويقول محمد لكريني أستاذ القانون الدولي إن دعوة ألمانيا للمغرب للمشاركة في مؤتمر برلين 2 بمثابة تكفير عن الخطأ الذي ارتكبه الألمان في حق المملكة، وبذلك فهذه الدعوة هي رد اعتبار للمغرب خاصة أنه لعب دورا محوريا في التوصل إلى اتفاق الصحيرات والجولات التي أقيمت في مدينة بوزنيقة.

وأوضح لكريني في تصريح لـ "العرب" أن الدعوة في حد ذاتها مؤشر مهم يساهم في إعادة العلاقات بين البلدين إلى طبيعتها، فالحضور في المؤتمر والجلوس لمناقشة الأزمة الليبية سيهدد الطريق نحو جلسات أخرى لمناقشة القضايا التي تشكل محور الخلاف وهي قضية الصحراء المغربية.

وأعلنت وزارة الخارجية الألمانية في بيان لها أن برلين ستستضيف جولة جديدة من محادثات السلام الليبية في 23-من يونيو الجاري، وذلك بهدف بحث سبل استقرار البلاد ومناقشة التحضير للانتخابات المقررة في 24 من ديسمبر المقبل، وخروج الجنود الأجانب والمرترقة من ليبيا.

المشاركة في المؤتمر الدولي حول ليبيا في يناير من العام الماضي، مستغنيا المعايير والدوافع التي أملت اختيار البلدان المشاركة في هذا الاجتماع، معتبرا أن ألمانيا تحاول "محاربة الدور الإقليمي الذي يلعبه المغرب وتحديدا دوره في الملف الليبي".

وعقدت مصادرها الدبلوماسية في تصريح لـ "العرب" بأن مشاركة المغرب في برلين 2 لا تزال غير محسومة، لكنها ضرورية في إطار الدعم الذي تقدمه



التسوية السياسية في ليبيا بدأت من حوار الصحيرات